



أثر تغير الظروف على القرارات الإدارية المنشئة للحقوق "دراسة مقارنة"

تأليف
الدكتور محمد حسين الحمد

منشورات الحلبي الحقوقية

فهرس الكتاب

الإهداء

الشكر والتقدير

قائمة المختصرات

تقديم

المقدمة

أهمية البحث :

أهداف البحث :

إشكالية الدراسة :

فرضيات الدراسة :

المنهج المتبع :

الباب الأول: أثر تغير الظروف على صدور القرارات الإدارية المنشئة للحقوق

الفصل الأول: التأصيل القانوني لنظرية تغير الظروف في إطار القرارات الإدارية المنشئة للحقوق

المبحث الأول: الأصول القانونية التي ترعى القرارات الإدارية المنشئة للحقوق

المطلب الأول: ماهية القرارات الإدارية المنشئة للحقوق

الفرع الأول: مفهوم القرار الإداري

أولاً: تعريف القرار الإداري

ثانياً: خصائص القرار الإداري

الفرع الثاني: أركان القرار الإداري

أولاً: العناصر الخارجية للقرار الإداري

ثانياً: العناصر الداخلية للقرار الإداري

المطلب الثاني: أنواع القرارات الإدارية

الفرع الأول: القرارات الإدارية من حيث نطاق تطبيقها

أولاً: القرارات الإدارية التنظيمية

ثانياً: القرارات الإدارية غير التنظيمية

الفرع الثاني: القرارات الإدارية من حيث آثارها

أولاً: القرار الإداري المنشئ للحق

ثانياً: القرارات الإدارية غير المنشئة للحقوق

المبحث الثاني: طبيعة الظروف الطارئة على القرارات الإدارية المنشئة للحقوق

المطلب الأول: الظروف القانونية الطارئة على القرارات الإدارية المنشئة للحقوق

الفرع الأول: تغيّر القواعد القانونية

أولاً: التغير في الدستور والتشريعات العادية

ثانياً: التغير في القرارات التنظيمية

الفرع الثاني: موقف الاجتهاد القضائي من تغير الظروف

أولاً: القرارات القضائية المؤسسة لنظرية تغير الظروف

ثانياً: دور الاجتهاد في استقرار الحقوق الناشئة عن القرارات الإدارية

المطلب الثاني: الظروف الواقعية الطارئة على القرارات الإدارية المنشئة للحقوق

الفرع الأول: صور الظروف العادية المؤثرة في القرارات الإدارية المنشئة للحقوق

أولاً: حالة التغير في ركن السبب

ثانياً: حالة المخالفة لأحكام القانون

الفرع الثاني: صور الظروف الاستثنائية الطارئة على القرارات الإدارية المنشئة للحقوق

أولاً: تدخلات الضابطة الإدارية في الظروف الاستثنائية

ثانياً: أثر التقلبات الاقتصادية على القرارات الإدارية المنشئة للحقوق

الفصل الثاني: أثر تغيّر الظروف على سلطة الإدارة في إطار القرارات المنشئة للحقوق

المبحث الأول: سلطة الإدارة قبل اكتساب القرارات الإدارية للصيغة النهائية

المطلب الأول: سلطة الإدارة في إطار العناصر الخارجية للقرارات الإدارية

الفرع الأول: مدى تقيّد الإدارة بركن الشكل والإجراءات

أولاً: مدى التزام الإدارة بركن الشكل أثناء إصدارها للقرارات الإدارية المنشئة للحقوق

ثانياً: مدى التزام الإدارة بركن الإجراءات أثناء تغير الظروف

الفرع الثاني: أثر تغير الظروف على تقيّد الإدارة بركن الاختصاص

أولاً: أثر تغير الظروف على ركن الاختصاص

ثانياً: أثر تغير الظروف على تصحيح عيب عدم الاختصاص

المطلب الثاني: أثر تغيّر الظروف على العناصر الداخلية للقرار الإداري

الفرع الأول: أثر تغيّر الظروف على عنصر المحل والغاية

أولاً: مواءمة ركن المحل مع الظروف المتغيرة

ثانياً: مواءمة ركن الغاية مع الظروف المتغيرة

الفرع الثاني: مواعمة ركن السبب مع الظروف المتغيرة

أولاً: استمرارية السبب لكونه قائماً ومشروعاً حتى إصدار القرار

ثانياً: أن يكون سبب القرار محدداً

ثالثاً: أن يكون هناك تلازم بين السبب والأثر القانوني للقرار

المبحث الثاني: أثر تغيّر الظروف بعد اكتساب القرارات الإدارية للصيغة النهائية

المطلب الأول: طوارئ نفاذ القرارات الإدارية المنشئة للحقوق

الفرع الأول: أثر دعوى الإبطال على نفاذ القرارات الإدارية المنشئة للحقوق

أولاً: أثر دعوى الإبطال غير المقترنة بطلب وقف التنفيذ

ثانياً: أثر دعوى الإبطال المقترنة بطلب وقف التنفيذ

الفرع الثاني: صور تنفيذ القرارات الإدارية المنشئة للحقوق

أولاً: التنفيذ غير المباشر للقرار الإداري المنشئ للحق

ثانياً: التنفيذ المباشر للقرار الإداري المنشئ للحق

المطلب الثاني: طوارئ تنفيذ القرارات الإدارية المنشئة للحقوق

الفرع الأول: وقف العمل بالقرارات الإدارية المنشئة للحقوق في الظروف العادية

أولاً: حالة وقف العمل لا اعتبارات المصلحة العامة

ثانياً: حالة زوال السبب في القرار الإداري المنشئ للحق

الفرع الثاني: أثر الظروف الاستثنائية على العمل بالقرارات الإدارية المنشئة للحقوق

أولاً: أثر حالة الضرورة على تنفيذ القرارات الإدارية المنشئة للحقوق

ثانياً: مواعمة القرارات الإدارية المنشئة للحقوق مع الظروف الاستثنائية

الباب الثاني: أثر تغير الظروف على استقرار الحقوق الناشئة عن القرارات الإدارية

الفصل الأول: الضمانات القانونية لاستقرار الحقوق الناشئة عن القرارات الإدارية

المبحث الأول: مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية كضمانة لحماية الحقوق الفردية

المطلب الأول: أساس مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية

الفرع الأول: مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية في النصوص القانونية

أولاً: الأساس القانوني لمبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية

ثانياً: علاقة مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية بقواعد الاختصاص

الفرع الثاني: دور الفقه والاجتهاد في تكريس مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية

أولاً: دور الفقه في تكريس مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية

ثانياً: دور الاجتهاد في تكريس مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية

المطلب الثاني: الاستثناءات الواردة على مبدأ عدم رجعية القرارات الإدارية

الفرع الأول: رجعية القرارات الواردة بنص القانون

أولاً: الإقرار المسبق على الأثر الرجعي

ثانياً: الإجازة التشريعية اللاحقة للأثر الرجعي

الفرع الثاني: رجعية القرارات الناتجة عن مادية الوقائع

أولاً: المفعول الرجعي للقرار المصحح لقرار معيب

ثانياً: الأثر الرجعي للقرار الإداري في حالة الضرورة

المبحث الثاني: مبدأ احترام الحقوق المكتسبة كضمانة لحماية الحقوق الفردية

المطلب الأول: العلاقة بين مبدأ احترام الحقوق المكتسبة وشرعية القرارات الإدارية

الفرع الأول: تكريس مبدأ احترام الحقوق المكتسبة الناشئة عن القرارات الإدارية

أولاً: مبدأ احترام الحقوق المكتسبة في التشريع

ثانياً: الحقوق المكتسبة وفق الفقه والقضاء

الفرع الثاني: القرارات الإدارية المؤدة للحقوق المكتسبة

أولاً: القرارات الإدارية المشروعة

ثانياً: القرارات الإدارية غير المشروعة

المطلب الثاني: مفاعيل مبدأ احترام الحقوق المكتسبة

الفرع الأول: حماية الحقوق الفردية الناشئة عن القرارات الإدارية

الفرع الثاني: الحفاظ على الاستقرار القانوني في المعاملات

أولاً: عدالة التطبيق القانوني

ثانياً: استقرار الأوضاع القانونية للأفراد

الفصل الثاني: الضمانات القضائية لاستقرار الحقوق الناشئة عن القرارات الإدارية

المبحث الأول: الحماية القضائية للقرارات الإدارية المنشئة للحقوق أثناء مدة الطعن

المطلب الأول: سلطة الإدارة بسحب القرارات الإدارية المنشئة للحقوق

الفرع الأول: القيود الواردة على سحب القرارات الإدارية المنشئة للحقوق

أولاً: مراعاة الاحكام القانونية والحقوق الفردية

ثانياً: ميعاد سحب القرارات الإدارية

الفرع الثاني: أثر تغير الظروف على مهلة الطعن في القرارات الإدارية المنشئة للحقوق

أولاً: التظلم الإداري

ثانياً: امتداد ميعاد السحب بسبب الطعن القضائي

ثالثاً: امتداد الميعاد بسبب الظروف الاستثنائية

رابعاً: امتداد ميعاد السحب برفع دعوى التعويض

المطلب الثاني: استثناءات سحب القرارات الإدارية المنشئة للحقوق بعد انقضاء مدة الطعن

الفرع الأول: حالة وجود عيب جسيم في القرار الإداري المنشئ للحق

أولاً: حالة القرار الإداري المعدوم

ثانياً: حالة حصول أحد الأفراد على قرار منشئ لحق نتيجة غش أو تدليس

ثالثاً: حالة صدور القرار خارج حدود سلطة الإدارة المقيدة

الفرع الثاني: القرارات الصادرة بفصل الموظفين

أولاً: شرعية سحب قرار الفصل من الوظيفة

ثانياً: النطاق الضيق لاستثناء قرار فصل الموظف من جواز السحب

المبحث الثاني: الحماية القضائية للقرارات الإدارية المنشئة للحقوق بعد انقضاء مدة الطعن

المطلب الأول: سلطة الإدارة في إصدار قرارات إدارية مضادة

الفرع الأول: ماهية وأشكال القرار الإداري المضاد

أولاً: القرار الإداري المضاد وفق الفقه والاجتهاد

ثانياً: أشكال القرار المضاد

الفرع الثاني: شروط صحة القرار الإداري المضاد

أولاً: صلاحية إصدار القرار المضاد

ثانياً: الشكل والإجراءات في إصدار القرار الإداري المضاد

المطلب الثاني: آثار القرارات المضادة على الحقوق المكتسبة

الفرع الأول: أثر القرار المضاد المشروع

أولاً: اتجاه آثار القرار المضاد للمستقبل

ثانياً: عدم رجعية القرار المضاد

الفرع الثاني: آثار القرار المضاد غير المشروع

أولاً: تحريك دعوى الإبطال لتجاوز حد السلطة

ثانياً: موجب التعويض

الخاتمة

الاستنتاجات